المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

الأصول النحوية عند ابن الناظم والمرادي في شرح ألفية ابن مالك

The grammatical principles according to Ibn al-Nazim and al-Muradi in his explanation of Alfiyyah Ibn Malik

بقلم الباحث

محمد صديق

كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار مارس ٢٠٢٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

الأصول النحوية عند ابن الناظم والمرادي في شرح ألفية ابن مالك

محمد صديق

كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : mohamedsdek@yahoo.com

الملخص

يتناولُ هذا البحثُ الأصولَ النحويةَ التي ارتكز عليها عالمان جليلان من علماء العربية، هما الحسن بن قاسم ابن عبد الله بن علي المرادِي المراكشي، وأبو عبد الله بدر الدين محمد ابن العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، الشهير بابن الناظم، وهما من أوائل شرَّاح الألفية، وأصل لما بعدها ممن استقوا منهما مادتهم اللغوية، وقد حوى شرحاهما آراء ومواقف برزت فيها أسبقيتهما، وقد استوت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث تسبقهما مقدمة، وتقفوها خاتمة مذيلة بالفهارس .

أمَّا المقدمة فقد تضمنت أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهج البحث، وحدوده وأسئلته، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة به، وأهداف البحث.

والتمهيد تناول التعريف بمصطلحات البحث، بينما تناول المبحث الأول الأصول النحوية التي اعتمدها ابن الناظم في شرحه، والمبحث الثاني تناول كذلك الأصول التي اعتمدها المرادي في شرحه، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتطرقت لبعض المناهج الأخرى إتماما للفائدة، وقام الباحث بتوثيق النصوص المنقولة عن العلماء في الشرحين والشواهد المتنوعة من مصادرها.

الكلمات المفتاحية: الأصول، القرآن، السنة، الشعر، القياس، ابن الناظم، المرادي.

The grammatical principles according to Ibn al-Nazim and al-Muradi in his explanation of Alfiyyah Ibn Malik

Mohammed Sedek
College of Human Sciences - King Khalid University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: mohamedsdek@yahoo.com

Abstract

This research deals with the grammatical principles on which it was based

Two great Arabic scholars, Al-Hasan bin Qasim.

Ibn Abdullah bin Ali Al-Muradi Al-Marakshi, and Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad Ibn Al-Allamah Jamal Al-Din Muhammad Bin Abdullah Bin Malik Al-Jiyani, known as Ibn Al-Nazim, and they are among the first commentators on the millennium, and the origin of those who came after them who derived their linguistic material from them, and their commentaries contained opinions and positions. Their precedence became clear, and this study consisted of three sections preceded by an introduction and followed by a conclusion appended with indexes.

The introduction included the reasons for choosing the topic, its importance, the research methodology, its limitations and questions, a review of previous studies related to it, and the research objectives.

The introduction dealt with the definition of the research terms, while the first section dealt with the grammatical principles that Ibn al-Nazim adopted in his explanation, and the second section also dealt with the principles that Al-Muradi adopted in his explanation. This study adopted the descriptive approach, and touched on some other approaches to complete the benefit, and the researcher documented the texts transmitted from Scholars in the two explanations and various evidence from their sources.

Keywords: principles, the Qur'an, Sunnah, poetry, analogy, Ibn al-Nazim, al-Muradi.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا الله وحده لا شريكَ له، وأصلي وأسلمُ على مَن أُنزل عليه القرآنُ الكريمُ، بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ.

وبعد،،،

فألفيةُ ابن مالك (٦٧٢هـ) واحدةٌ من أهمِّ المنظومات اللغوية، التي سعى صاحبُها لتيسير دراسة النَّحو العربي على طلاب العلم، فجاءتْ في نظمٍ فريدٍ حظي بعنايةٍ كثيرٍ ممَّن أدركه أو جاء بعده، فكان شرحُ المرادي (٧٤٩هـ)، شيخ ابن هشام (٧٦١هـ)، وتلميذ أبي حيان (٧٤٥هـ)[(١)]، وشرحُ المرادي يُعدُّ مرجعًا لكثيرٍ من الشروح التالية له، التي نقلتْ عنه واعتمدتْ عليه[(٢)]، وتدافعتْ وتتابعت الشروحُ بعدها حتى عدَّها بعضُهم اثنين وستين ومائتي شرحٍ بين شروحٍ وحواشٍ مطبوعةٍ ومخطوطةٍ ومفقودةٍ[(٣)]، ولأهمية شرح المرادي وابن الناظم، وأسبقيتهما وفضلهما في الدرس النَّحوي انتاب الباحثَ شعورٌ ملحٌّ بإجراء موازنةٍ ومقارنةٍ بين هذين الشرحين؛ لبيان ما انفرد به كلُّ شرحٍ عن الآخر، وأثر السابق في اللاحق، ومصادرهما في شرحهما، ومواقفهما من آراء النحوين.

أهمية موضوع البحث: ترجعُ أهميةُ هذا البحث إلى عدة أمورٍ، إجمالُها في الآتي:

---

(١) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق محمد أبو الفضل، ٢٢٥/١.

(٢) قالوا أول المغني من الجنى الداني للمرادي، انظر المرادي توضيح المقاصد ١٨٣/١، الجنى الداني للمرادي، ص٥.

(٣) ابن غازي، محمد بن أحمد شرح ألفية ابن مالك، ص٦.

أولًا: الأصولُ النَّحويةُ تُشكِّلُ محورًا أساسًا في علم اللغة بصفةٍ عامَّةٍ والنَّحو والصرف بصفةٍ خاصَّةٍ.

ثانيًا: الأصولُ النَّحويةُ أقوى شواهد التأصيل للقواعد اللغوية عامَّةً والنَّحوية خاصَّةً.

ثالثًا: ترتبطُ الدراسةُ ارتباطًا وثيقًا بتأصيل تاريخ الدراسات اللغوية والنَّحوية.

رابعًا: الأصولُ النَّحويةُ أقوى أصول الاحتجاج على صحة القاعدة من عدمها.

أسباب اختيار البحث :

وقع اختيارُ الباحث على هذا الموضوع لعدَّة أسبابٍ، إجمالُها في الآتي:

١) رغبةُ الباحث في الوقوف على مهارة استخدام الشواهد لتأصيل القواعد.
٢) تخصصي اللغوي في علم النَّحو والصرف، يقتضي الإلمامَ بأصول النَّحو والصرف.
٣) الإجماعُ قائمٌ على أنَّ من شروط المجتهد المعرفةَ باللغة العربية، ورتبةُ الاجتهاد متوقِّفةٌ عليه، ولا يتمُّ لك إلَّا بمعرفة أصول اللغة العربية؛ لاستنباط دقائق النَّحو والصرف.
٤) الأصولُ النَّحويةُ والإلمامُ بها يُعدُّ آلةً ومرجعًا رئيسًا من مراجع العربية، والتسلحُ بها يُقوِّي الاستشهادَ وتأصيلَ القاعدة التي يُرجِّحها على غيرها.

التساؤلات البحثية

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل تفرَّدَ ابنُ الناظم أو المرادي في شرحيهما للألفية بآراء خاصَّةٍ ومنهجٍ خاصٍّ؟

- ما موقفُهما من الأصول النَّحوية ومصادر السمات؟
- ما طريقةُ ابن الناظم والمرادي في عرض الشواهد في شرحيهما؟
- ما موقفُهما من آراء العلماء والنَّحوين في شرحيهما للألفية؟

حدود البحث:

انتقاءُ بعض مسائل الكتاب؛ لدراستها بوصفها شاهدًا استدلاليًّا على صحة ما يُذكرُ.

الدراسات السابقة:

هناك عددٌ من الرسائل العلمية والبحوث المحكّمة التي توصَّل إليها الباحثُ، منها ما يلي:

١. منهج ابن الناظم ومذهبه النحوي من خلال شرحه على ألفية ابن مالك، رسالة ماجستير، للباحثة نجاة محمد إبراهيم، جامعة أم درمان ٢٠٠٥م، وجاءت في: مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، ولوحظ على هذه الدراسة أن الباحثة لم تدر شواهد ابن الناظم التي تزيد عن خمسمائة وألف شاهد، واكتفت بالإشارة إليها في صفحة واحدة من البحث فقط، كذلك لم تشرْ إلى مصادر التلقِّي عند ابن الناظم والعلماء الذين نقل عنهم.

٢. منهج المرادي ومذهبه النحوي من خلال كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشر ألفية ابن مالك)، دراسة لنيل درجة الماجستير للباحثة فريدة عبد الوهاب، جامعة أم درمان ٢٠١١م، إشراف أ.د.عبد الجبار الشيخ، وجاءت في: مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، الأول: عرف بالمرادي وعصره، والثاني: ذكر منهجه في الشواهد، والثالث: مذهبه النحوي، وموقفه من البصرين والكوفيين.

٣. السماع عند ابن الناظم، للباحث الطاهر عمار، مجلة كلية الآداب ـــــ جامعة بورسعيد.

٤. الشاهد النحوي في شرح ألفية ابن مالك عند ابن الناظم.

٥. أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي.

٦. الشاهد النحوي عند المرادي في كتابه توضيح المقاصد.

منهج البحث:

اقتضت طبيعةُ دراسة هذا البحث استخدامَ المنهج الوصفي، مع الاستعانة ببعض المناهج الأخرى، كالمنهج المقارن، وتوثيق النصوص المنقولة، ثُمَّ تصنيف الشواهد، وتوزيعها.

خطة البحث:

اقتضتْ طبيعةُ البحث أن ينهضَ على مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين ، على النَّحو الآتي:

- المقدمة: وفيها عرضٌ لأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والتساؤلات البحثية، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

- التمهيد: ويتناولُ التعريفَ بمصطلحات عنوان البحث: المراد بالأصول.

ابن الناظم وشرحه للخلاصة.

المرادي وشرحه توضيح المقاصد.

- المبحث الأول: أصولُ ابن الناظم النَّحوية في شرحه للألفية.

- المبحث الثاني: أصولُ المرادي النَّحوية في توضيح المقاصد.

التمهيد:

أولًا: الأصول لغةً واصطلاحًا:

الأصــلُ لغةً: أسفل كل شيءٍ، وجمعه: أصول، ورجل أصــيل: ثابــت الرأي عاقل، ويطلق على المتفرع عليه، كالأب بالنســبة إلى الابن[١]، ويستعمل بمعنى الحقيقة[٢]، وللدلالة على معانٍ عدَّةٍ، منها الاستحقاق[٣]، والتجرد مــن العلامة؛ لأنَّها زيادة، والأصل عدم الزيادة[٤]، والفرد أصل المثنى والجمع[٥]، والقاعدة[٦]، والكثرة فهنا ظواهر لغوية مطردة باســتمرار، ولا يخالفهــا أي شذوذٍ، كاطراد رفع الفاعل، وقد تكون نســبية، ويقصــد بها أن يدلَّ الأصــلُ على كثرة في الاســتعمال غير مطردة[٧]، ولفظُ الأصل ــ تحديدًا في ميــدان أصول النحوــ إذا أردنا الحديثَ عن القياس يُرادُ به المقيسُ عليه[٨].

-أصول النَّحو اصطلاحًا:

عرَّفها الأنباري بأنَّها أدلَّةُ النحو التي تفرَّعت منهــا فروعُــه وفصــولُه[٩]، وعرَّفها السيوطي بأنَّها "علمٌ يُبحَثُ فيــه عن أدلَّة النحو الإجمــاليــة من حيــث

(١) ابن منظور، لسان العرب، (أصل) ١/ ١٦٣.

(٢) الكفوي، الكليات، ص ١٢٢.

(٣) ينظر الأزهري، الشيخ خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٥.

(٤) ينظر الأنباري، أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بن البصرين والكوفيين، ٢٣٧/١.

(٥) حسان، د. تمام حسان، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ١٠٢.

(٦) ينظر الملخ، حسن خميس الملخ، نارية الأصل والفرث، دار الشروق، عمان، ط١ ٧٦- ٧٨.

(٧) الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ٤٥.

(٨) ينظر مصطلحات أصول النحو من خلال كتاب الخصائص، عواريب ٣٤، ٣٥.

(٩) ينظر السابق، عواريب ٣٤، ٣٥.

هي أدلة، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[١]، وقرَّر الأنباري أنَّ هذه الأصولَ ثلاثةٌ: "نقل، وقياس، واستصحاب الحال"[٢]، وعدَّها ابنُ جني ثلاثةً: السماع، والإجماع، والقياس[٣]، وقال السيوطي: "أدلة النحو الغالبة هي سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب الحال"[٤]، و"أصول النحو دلائله الإجمالية، وقيل: معرفتها"[٥]، "الإجمالُ: إيرادُ الكلام على وجهٍ يحتملُ أمورًا متعدِّدةً"[٦].

وعرَّفها د. مصطفى جمال الدين بأنَّها الأدلةُ الإجماليةُ والقواعدُ الممهدةُ لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والقواعد[٧]، وتعريفُ ابن الأنباري أقربُ التعريفات لطبيعة هذا البحث.

ثانيًا: ابن الناظم وشرحه للخلاصة:

أولا: ابن الناظم هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، الشهير بابن الناظم، سكن بعلبك ويرجّحُ أن يكون مولده سنة ٦٤٠هـ، أو بعدها بقليل في دمشق، وتُوفِّي سنة ٦٨٦هـ بدِمَشْق، وَدُفن بمقبرة باب الصَّغير، عاش قرابة ستٍ وأربعين سنة[٨].

(١) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ص ٢٥.
(٢) انظر الأنباري، أبو البركات كمال الدين، لمع الأدلة في أصول النحو، ص ٨١.
(٣) مفهوم كلام ابن جني، انظر ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ١٨٩/١.
(٤) السيوطي، الاقتراح ص ١٤، ١٥.
(٥) ينظر ابن علان، داعي الفلاح لمخيبات الاقتراح في النحو، ٣٩- ٤١، الفاسي، فيض الانشراح، ٢١٦، ٢١٧.
(٦) الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص ٣٥.
(٧) ينظر رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، د. السيد مصطفى جمال الدين، مقال مجلة تراثنا عدد ١٥ ٩٨.
(٨) ينظر اليونيني، ذيل مرآة الزمان ٣٢٩/٤-٣٣٠، الصفدي، الوافي بالوفيات١/ ١٦٥ - ١٦٦، اليافعي مرآة الجنان وعبرة اليقظان، ٤/ ١٥٣، السيوطى، بغية الوعاة، ٢٢٥/١.

ثقافته ومكانته العلمية:

جلس مجلس أبيه؛ لاستيعابه كثيرًا من علوم عصره، وبراعته فيها، أثنى عليه اليونيني – أحد معاصريه – قائلا : "الإمامُ العلَّامةُ في علوم النحو والعربية والبيان مع الذكاء المفرط وجودة الذهن، ولطافة الأخلاق، وحسن العشرة، وله مشاركةٌ جيدةٌ في الفقه، والأصول..."(١)... ثُمَّ قال عنه: "ولن يتربعَ بعده في هذا العلم مثله في الشام ممَّا علمنا"(٢)، ونعته الذهبي بقوله: "كان ذكيًّا عارفًا بالمنطق والأصول والنظر"(٣).

ثانيًا: التعريف بشرح الخلاصة:

يُعدُّ ابنُ الناظم أولَ شارحٍ للألفية، وعرف شرحه بشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ويختصر باسم (شرح ابن الناظم)، كما عرف بشرح الخلاصة، كما عرف بالدرة المضيئة، والكتاب حققه محمد باسل عيون السود، في جزء واحد، طبعته دار الكتب العلمية، عام ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، "وهو شرحٌ منقَّى منقَّحٌ، ولم تشرح الْخلَاصَة بِأحْسَن ولَا أسد ولَا أجزل على كَثْرة شروحها"(٤)، قال ابنُ كثير: "وهو من أحسن الشروحِ وَأكثرهَا فوائدَ، وكَانَ لطيفًا ظريفًا فاضِلًا"(٥)، ويقولُ المقري: "ومن أجلّ تصانيفه شرحه على ألفية والده، وهو كتاب في غاية الإغلاق، ويقال: إنَّه نظيرُ الرضي في شرح الكافية، وللناس عليه حواشٍ كثيرة"ثًا: المرادي وشرحه توضيح المقاصد.

---

(١) اليونيني، يل مرآة الزمان ٤/ ٣٣٠.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ، ٥١/ ٢٨٣.

(٣) انظر الصفدي، الوافي بالوفيات ١/ ١٦٥.

(٤) انظر الصفدي، الوافي بالوفيات ١/ ١٦٥.

(٥) انظر ابن كثر، البداية والنهاية، ٦١٥/١٧.

أولًا: المرادي: هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادِي المراكشي، أبو محمد بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، المصري المولد، الآسفي المغربيّ، الفقيه المالكي، النحوي اللغوي، ينسب إلى قبيلة مراد إحدى القبائل اليمنية، وينسب لامرأة تبنته تدعى أم قاسم كَانت من بيت السُّلْطان[١]، تُوفِّي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ ــ على الأرجح ــ بسرياقوس[٢].

شيوخه وتلامذته:

أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوري٧٥٢هـ، وأبي زكَريَّا الغماري٧٢٤هـ، وأبي حيان ٧٤٥هـ، وَالفِقْه عَن الشّرف المغيلي٧٤٦هـ، وَالْأُصُول عَن الشَّيْخ شمس الدّين ابن اللبان٧٤٩هـ، وأتقن العَربيةَ والقراءاتِ على المجد إسْماعِيل الشستري ٧٤٨هـ، وصنَّفَ وتفنَّنَ وأجاد"[٣]، ومن الذين تأثَّروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه ابن هشام الأنصاري٧٦١هـ وجلال التباني ٧٩٣هـ، وغيرهم[٤].

علمه ومكانته:

كان نابغةً في النحو، أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف، وكان مع ذلك فقيهًا في المذهب المالكي، درس الفقه وأتقنه، وكان

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ١٣٩/٢، الحنبلي، شذرات الذهب ٢٧٤/٨.

(٢) من قرى محافظة القليوبية تقع على الشاطئ الشرقي لترعة الإسماعيلية. انظر تقي الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ١٠٥/٤. انظر مقدمة محقق توضيح المقاصد ١/ ١١٤.

(٣) انظر ابن حجر العسقلاني الدرر الكامنة ١٤٠/٢، السيوطي بغية الوعاة ٥١٧/١، الحنبلي، شذ رات الذهب ٢٧٤/٨ والأعلام للزركلي، ٢/ ٢١١، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء ٢٢٧/١.

(٤) حققه د. عبد الرحمن علي سليمان، وهو الطرف الثاني في الموازنة في هذا البحث، دار الفكر العربي – ٢٠٠٨م. ط١.

أصـــوليًّا ماهرًا متينًا فيه مجيدًا، ونبغ في القراءات، وتفنَّن فيها وتبحَّر وأجـــاد، وكان له مجلسٌ يفدُ إليه الكثيرُ؛ لتعلُّم القراءات والاقتداء به(١).

ثانيًا: التعريف بتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

اعتمد المرادي في شرحه على المؤلَّفات السابقة، كارتشاف الضـــرب، وشرح الكافية والتسهيل وشرحه، وأضاف إليها ما حوته أصالته، فتكوَّن لديه هذا الشرحُ الوافي، وأفاد بشرحه الكثير ممَّن تبعـــه، يقـــولُ محقِّـــقُ شـــرح المرادي: "إذا درسنا شرح الألفية للأشموني وجدناه قد تتبع أســـلوب ابـــن أم قاسم في الشرح وذكر التنبيهات، ونقل الكثيرَ عنه(٢)، وفي بعـــض الأحيـــان يذكرُ نصَّ الألفاظ"(٣)، وكذلك نقل المكودي في شرحه عـــن المـــرادي فـــي مواضعَ كثيرةٍ، والدماميني في تعليق الفوائد.

(١) نسخة مطبوعة بتحقيق د. فخر الدين قباوة، وآخرون، بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م الطبعة الأولى.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ــ قسم الدراسة ــ ٩٨/١.

(٣) انظر الدماميني، تعليق الفوائد، تحقيق د. محمد المفدى، مثلا ٧٢/١، ٩/٢، ١٢٧/٣.

المبحث الأول: أصول ابن الناظم النحوية في شرحه للألفية

أصول النحو من سماع وقياس، والاحتجاج بشواهد الشعر والنثر وتنوعها وقلتها وكثرتها، ركيزة الموازنة بين الشرحين في هذه الدراسة وأعرضها على النحو التالي:

المطلب الأول: السماع ومصادره:

السماع: "الكلامُ العربيُّ الفصيحُ النقل الصحيحُ الخارجُ عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة"(١)، وعليه فهو ما ثبت في كلام مَن يوثقُ بفصاحته، فيتضمَّنُ كلامَ الله تعالى، وكلامَ نبيهﷺ وكلامَ العرب، قبل فساد الألسنة بالعجمي وكثرة المولدين، واعتدَّ ابنُ الناظم بما جاء في كتاب الله وبما سُمع عن نبيهﷺ وبما سمع من العرب، مستعملًا ألفاظًا وجملًا معينةً، مثل: ويجب قبوله؛ لثبوته سماعا، أو حكاه فلان؛ فوجب قبوله(٢)، وقال ــ في شذوذ جمع الوابل جمع تصحيح على (الوابلون) ــ: "فإنَّه لما لا يعقلُ، فحقه ألَّا يصحَّ، ولكنَّه ورد فوجب قبوله"(٣)، ويقول ــ عن النصب بعد (حاشا) ــ: "لأنَّه قد ثبت بالنقل الصحيح"(٤)، واستعمل في السماع ألفاظًا، من نحو: حكى وحكاه، وعمَّن يُوثقُ به أو بعربيته(٥)، وسُمع فلانٌ، وسَمعه بفتح أوله(١)، وشائع، ومطرد، ولكثرته في النظم والنثر(٢).

---

(١) الأنباري، لمع الأدلة ص ٨١، والسيوطي، الاقتراح، ص ١٥٢.

(٢) السابق، ص ٢٦، ٥٠٥.

(٣) المصدر السابق ص ٢٦. ويقصد بذلك قول الهذلي تلاعب الريح بالعصرين قسلطه... والوابلون وتهتان التجاويد.

(٤) المصدر السابق ص٢٢٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٩، ٢٨، ٣٩، ٨٦، ١٢٨، ٢١٨.

مصادر السماع عند ابن الناظم:

١. القرآن الكريم وقراءاته:

المصدر الأول للسماع عند النحاة، يقول الزركشي: "وَاعلمْ أنَّ القُـرآنَ وَالقِراءاتِ حَقِيقَتَانِ مُتـغَايرتَانِ، فالقرآنُ هو الوحِيُ المُنـزلِ علىِ محمـدﷺ للْبـيانِ وَالإعْجَازِ، وَالقِراءاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلفَاظِ الوحْيِ المَذكُورِ فـي كتابـة الْحروف أوْ كَيْفيتهَا منْ تَخفيفٍ وَتـثقيلٍ وَغَيرْها"(٣)، وما يميل إليه الباحث أن القراءات لا تشمل كلمات القرآن كله بل توجد في بعض ألفاظه "فكـل مـا ورد أنـه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا"(٤)، واستشهد ابن الناظم في شرحه بآيات القرآن الكريم في خمسـين وخمسمائة موضع، موزعة على جميع الشرح، ومن الأبواب التـي حظيـت بالاستشهاد بآيات القرآن الكريم.

الأبواب والفصول	عدد الآيات
باب (إنّ) وأخواتها	٤٧
باب الحال	٤٤
باب عطف النسق	٤٣
باب حروف الجر	٣٩
باب عوامل الجزم	٣٨
باب البدل	٢٦

(١)الأنباري، لمع الأدلة ص١٢٣، وسماعا بذكر المصدر ص ٤٥٥، ٤٨٧، وعكسه (لم يسمع) ص٣٣١، ٣٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧، ١١١، ٢٣٢.

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٣١٨.

(٤) السيوطي، الاقتراح ص ٦٧.

وأحيانًا لا يوردُ الآيةَ كاملةً، بل يكتفي ــ غالبًا ــ بموضع الشاهد منها، يقول ــ في باب النكرة والمعرفة ــ: "فحق الضمر المنفصل ألَّا يكون إلَّا حيث يتعذَّرُ الاتصالُ، نحو: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[١]، فقد اكتفى بذكر موضع الشاهد من الآية، ولم يكملها، وهو أول مواضع استشهاده بالقرآن، وقد يستشهد بعدد من الآيات القرآنية في حكم نحوي واحد، كاستدلاله على إهمال عمل (إن) حال تخفيفها بقوله:[٢] "والإهمال هو الأكثر، نحو: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾[٣]، ﴿ وَزُخۡرُفٗاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾[٤]، ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ﴾[٥].

وقد تصل الشواهد إلى ست آيات متتالية، كقوله ــ في باب عوامل الجزم[٦] ــ: "ومتى لم يصلح أن يكون الجوابُ شرطًا... فإنَّه يجب اقترانه بالفاء، نحو قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾[٨]... إلخ.

---

(١) ابن الناظم شرح الخلاصة، ص ٣٨، والآية من سورة الفاتحة الآية ٤.

(٢) ابن الناظم شرح الخلاصة، ص ١٢٨.

(٣) سورة يس الآية ٣٢، وهي من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٣.

(٤) سورة الزخرف الآية ٣٥.

(٥) سورة الطلاق الآية ٤.

(٦) انظر ابن الناظم، شرح الألفية ص ٤٩٨.

(٧) سورة الحق الآية ٥.

(٨) سورة آل عمران الآية ٣١.

القراءات القرآنية:

بلغ عددُ مَن ذكرهم ابنُ الناظم من القرَّاء ورواتهم قرابةَ خمسة وعشرين قارئًا وراويةً، تقدَّمهم من القرَّاء السبعة: نافع في اثني عشرَ موضعًا، وبلغ عددُ القراءات إحدى وسبعين قراءةً، موزعةً على تسعةٍ وعشرين بابًا نحويًّا، ومن الأبواب التي حظيت بشواهد القراءات القرآنية:

الأبواب والفصول	عدد القراءات
باب إعراب الفعل	٧
باب الإضافة	٦
باب الوقف	٥
فصل في الإدغام	٥
باب النائب عن الفاعل	٤
باب عوامل الجزم	٤

ونسب بعضَ القراءات لأصحابها، ويعبِّرُ عنها بقوله: كقراءة بعضهم[١]، وبعضهم قرأ[٢]، وقراءة مَن قرأ[٣]، ومثال استشهاده قوله:[٤] "من الكلمات ما هو محكي، كقولك: مَن زيدٌ؟ لمن قال: مررتُ بزيدٍ، ومنها ما هو متبع، كقراءة بعضهم:[٥] ﴿ ٱلحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلعَٰلَمِينَ﴾[٦]، واحتجَّ لحذف خبر لات بقوله:[٧] وقد يحذفون خبرَ (لات) ويبقون اسمها،كقراءة بعضهم:[٨] {ولات حينُ مناصٍ}[٩].

(١) ابن الناظم، شرح الخلاصة ص ١٦، ٦٥، ٥٩٩، ٦١٩.
(٢) نفسه، ص ٥٠٠.
(٣) نفسه ص ٢١٣، ٦٠٧، ٤٨٧.
(٤) المصدر السابق ص ١٥، ٢٩٤.
(٥) بضم الدال واللام وبكسرها وهي قراءة ابن أبي عبلة، ينظر ابن جني، أبوالفتح، المحتسب ٣٧/١.
(٦) سورة الفاتحة الآية ٢.
(٧) ابن الناظم، شرح الخلاصة ص ١٠٩، ١٠٨.
(٨) ينظر ابن جني، المحتسب ٣٦٧/٧.
(٩) سورة ص الآية ٣.

٢- الحديث الشريف وآثار الصحابة:

اختلف النحاةُ في الاستشهاد بالحديث بن مجيزٍ ومانعٍ، ومتوسطٍ بينهما، يقولُ السيوطي: "مَن نظر في الحديث أدنى نظرٍ علم عِلْمَ اليقين أنَّهم إنَّما يروون بالمعنى"(١)، ونسب لأبي حيان قوله: "وإنَّما أمعنتُ الكلامَ في هذه المسألة؛ لئلا يقولُ مبتدئٌ: ما بالُ النحوين يستدلُّون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلُّون بما رُوي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمَن طالع ما ذكرناه أدرك السببَ الذي لأجله لم يستدل النحاةُ بالحديث"(٢).

والصوابُ أنَّه إذا تمَّ التأكُّدُ من الحديث بأنَّه من لفظ النَّبيﷺ فلن يرده عاقلٌ، فهو أفصحُ مَن نطق بالضاد، وكلامه أفصح الكلام(٣)، وابنُ الناظم استشهد بالحديث في ثلاثة وأربعين موضعًا، موزعة على أربعةٍ وعشرين بابًا، وأبرز الأبواب التي حظيت بالاستشهاد بالحديث:

الأبواب والفصول	عدد الأحاديث
باب الاستثناء	٥
باب الابتداء	٤
عوامل الجزم	٤
باب النكرة والمعرفة	٣
نعم وبئس	٣
أفعل التفضيل	٣

(١) السيوطي، الاقتراح ص ٨٥.

(٢) انظر ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد ٤٤١٠/٩، البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، ٣٥/١.

(٣) ينظر الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص ١٥-١٦، فيض نشر الانشراح، ط٢، ٤٥٥/١.

وهناك أبوابٌ قلَّتْ فيها شواهدُ الحديث إلى شاهدٍ واحدٍ، كأبواب (كان) وأخواتها و(ظنَّ) وأخواتها، ومن عباراته في الإشارة إلى الحديث النبوي: قوله ﷺ، أو قول النبيﷺ، أو في الحديث الشريف، أو بهما معا، أو ما رواه أو ما أخرجه البخاري، ومن استشهاده على جواز أن يأتي المبتدأ نكرة إذا اختص بعمل[١]، نحو: (أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ)[٢]، أو بإضافة، نحو: (خمس صلوات كتبهن الله على العباد)[٣]، وفي باب المفعول فيه يقول: "وقد يجعل المصدر ظرفًا دون تقدير مضافٍ، كقولهم: زيد هيئتك... ومنه: (ذكاة الجنين ذكاة أمه)[٤]، في رواية النصب – تقديره ذكاةُ الجنين في ذكاةِ أمه"[٥].

ب- أقوال الصحابة رضوان الله عليهم[٦]:

استشهد ابنُ الناظم بقرابة أحدَ عشرَ قولًا من أقوال الصحابة ﷺ ، وأبرز الأبواب ما يلي:

الأبواب والفصول
باب أفعال المقاربة
المبتدأ والخبر

(١) ابن الناظم، شرح الخلاصة ص ٨٠.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٥/ ٣٧٦ رقم الحديث ٢١٤٧٣.

(٣) مسند الإمام أحمد ٣٧/ ٣٦٦ رقم الحديث ٢٢٦٩٣.

(٤) مسند الإمام أحمد ٤٤٢/١٥ رقم الحديث ١١٣٤٣، صححه الألباني في إرواء الغليل ١٧٢/٨ رقم الحديث ٢٥٣٩.

(٥) ابن الناظم، المصدر السابق ص ٢٠٣.

(٦) هذا موضوع يضم قضايا كثرة منها من هو الصحابي، وطرق معرفته، وحكم الاستشهاد بأقوالهم على قواعد النحو. ينظر فجال، السر الحديث للاستشهاد بالحديث، ص٣٧، والحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٣٧٢.

باب الحال
باب إعمال المصدر

وممَّا استشهد به قولُ ابن عباس ﷺ (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا)[١]، ثُمَّ استشهد بقول عمر ﷺ (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)[٢]، ثُمَّ عضَّده ببيتٍ من الشعر[٣].

٣- كلام العرب:

أ-الشعر: قسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات: الشعراء الجاهليون، كامرئ القيس، والأعشى، المخضرمون، كلبيد، وحسان.، المتقدمون، أو الإسلاميون (من كانوا في صدر الإسلام)، كجرير، والفرزدق، المولدون، أو المحدثون من بعدهم إلى زماننا، كبشار وأبو نواس، فالأوليان يسْتشْهَد بشعرهما إجماعًا، أمَّا الثالثة فالصحيحُ صحةُ الاستشهاد بشعرها، أمَّا الرابعة فالصحيحُ عدمُ الاستشهاد بكلامها مطلقًا[٤]، واستشهد ابنً الناظم في شرحه بأبيات الشعر والرجز في تسعة وتسعين وستمائة موضعٍ، هذا العددُ كبيرٌ؛ نظرًا لتكراره الشاهد الواحد في أكثر من باب[٥]، ولك مثل قول الشاعر[٦]:

---

(١) ابن الناظم، شرح الخلاصة، ص ١١١. والحديث في صحيح البخاري ١١/ ٥٥٩ رقم الحديث ٤٧٧٠.

(٢) صحيح البخاري ١٠/ ١٦٤ رقم الحديث ٤١١٢.

(٣) ابن الناظم، شرح الخلاصة، ص ١١٢.

(٤) ينظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ١/ ٢٢٣.

(٥) انظر ابن الناظم، شرح الخلاصة على سبيل المثال الصفحات ١٩٥و٤٠٦، ١٩٤ و٣٠٠، ٢٣٩و٣٢٥.

(٦) البيت من الوافر، لجرير بن عطية، شعَ جبال منيعة متشعبة. والمعنى ذمه بخصلتين اللؤم والاغتراب، ابن مالك، شرح الكافية ٢/٦٦٤، ٣/١٣٠٥.

أعبدًا حـــل فـــي شـــعبَ غريبـــا ألؤمًـــــا لا أبـــــا لـــــك واغترابـــــا

استشهد بهذا البيت في بابين، الشطر الأول من البيت في باب النـــداء، والثاني في باب المفعول المطلق[1]، وشواهده الشعرية وُزِّعت علـــى جميـــع أبواب الألفية، ما عدا تسعة أبواب فقط خلت من شواهد الشعر، بداية من باب المفعول له والمفعول فيه، ونهاية ببابي التصريف والإدغام، وأكثر الأبـــواب استشهادا هي:

الأبواب والفصول	أبيات الشعر
باب عطف النسق	٤٢
باب حروف الجر	٣٩
باب الإضافة	٣٨
باب الحال	٣٧
باب (إنّ) وأخواتها	٢٩
باب إعراب الفعل	٢٧

وقد يقلُّ الاستشهادُ بالشعر إلى شاهدٍ واحدٍ، كما في بابي العلم، وأسماء الأفعال، ولم ينسب أبيات الشواهد لأصحابها إلَّا القليل منها، ومثـــل بأبيـــات لشعراء لا يُحتجُّ بقولهم، كأبي نواس وأبي العلاء[2]:

يذيب الرعب منـــه كـــل عضـــب فلـــــولا الغمـــــد يمســـــكه لســـــالا

---

(١) شاهد على حذف عامل المصدر وجوبا إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل، ولا يجوز أن يجمع بينهما والمعنى طلب استفهام لقصد التوبيخ. انظر المصدر السابق ص ١٩٥.

(٢) البيت من الوافر لأبي العلاء المعري، الشاهد فيه "فلولا الغمد يمسكه" جواز كر الخبر وهو "يمسكه". انظر سقط الزند، ص ٥٤، ومن شواهد ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٣٥٦ وتوضيح المقاصد للمرادي ٤٨٦/١.

مثَّل به على جواز حذف خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية[١]، يقولُ ابنُ هشام: "وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد، بل للتمثيل، فالمعَرِّى لا يُحتجُّ بشعره؛ فقد لحَّنه في هذا البيت القائلون بوجود حذف الخبر بعد لولا مطلقا[٢]، ويذكر البيتَ كاملًا، وأحيانًا يكتفي بموضع الشاهد، كما في باب الابتداء، فقد قال حميد بن ثور الهلالي:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع[٣]

وقال الآخر: فكان ابن أخت له وابنما"[٤].

فقد صرَّح باسم الشاعر في البيت الأول، وفي البيت الثاني عبر عنه بالآخر، وذكر البيتَ الأولَ كاملًا، والثاني اكتفى منه بموضع الشاهد، وامتاز بدرايته واطلاعه على الروايات المشهورة وغيرها للأبيات، ففي باب الاسم الموصول في إعراب ذوالطائية ذكر قول الشاعر:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبَ من ذي عندهم ما كفانيا[٥]

---

(١) ابن الناظم المصدر السابق ص ٨٧.

(٢) ينظر: ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص ٢٠٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان حميد، ص١٠٥، الشاهد قوله "يقظان هاجع" فإنهما خبران عن مبتدأ واحد، ويجوز فيه العطف وتركه للمغايرة بن الخبرين لفظا، ابن الناظم في شرحه، ص٩٠، ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٢٦.

(٤) البيت لنمر بن تولب في ديوانه بتحقيق محمد نبيل، ص١٢٠، ص ٠٩ ٩١، تخليص الشواهد ص ٢٢٢.

(٥) البيت لمناور بن سحيم بن الفقعسي، الشاهد في "من ذي" فإن "ذو" قد رويت بالوجهين أحدها بالياء فتكون ومعربة بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب ذي بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، والثاني بالواو "ذو" فتكون مبنية على السكون. ينظر ابن هشام تخليص الشواهد ص٥٤، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٩٩.

وعقَّب عليه بقوله: "والرواية المشهورة... فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا على البناء"[1]، فذكر البيتين بروايتين مختلفتين: الأولى: (من ذي) بإعراب الاسم الموصول، والثانية: (من ذو) ببنائها، وهو الأشهر.

ب- النثر: الأمثال وأقوال العرب:

بلغ عددُ الأمثال وأقوال العرب المشهورة قرابةَ الثمانية والستين ومائة، موزعةً على ثلاثة وخمسين بابًا، وأبرز الأبواب التي حظيت بذلك تفصيلًا:

الأبواب والفصول
باب الحال
باب أفعل التفضيل
باب إعراب الفعل
تعدي الفعل ولزومه
باب عطف النسق
باب الإبدال

وقد تقلُّ الأمثالُ وأقوالُ العرب إلى شاهدٍ واحدٍ، مثل: بابي العلم والفاعل، وقد تنعدمُ شواهدُ النثر تمامًا، كبابي: اسم الإشارة وأفعال المقاربة، وعبَّر عنها ابنُ الناظم بقوله[2]: وكقولهم وكقول بعضهم، وممَّن يُوثقُ بعربيته، وتقولُ العربُ، ومن كلامهم، وسمعه ورواه وحكاه فلانٌ من رواة العرب، وفي المثل وكالمثل، ونحو ذلك، ومن شواهده من الأمثال قوله: "وفي المثل:

(١) ابن الناظم المصدر السابق ص ٦٠.

(٢) تخليص الشواهد ص ٦١ ومن شواهد المرادي في التوضيح ١/ ٣١٩.

(مكره أخاك لا بطل)[١]، واستشهد بسبعةٍ من أمثال العربية لحكمٍ نحويٍّ واحدٍ، وهو جواز حذف الفعل الناصب للفضلة إذا كان مثلا، في باب تعدي الفعل ولزومه، منها قولهم: (أحشفًا وسوء كيلة)[٢].

المطلب الثاني: القياس.

"حملُ غير المنقُول على المنقول إذا كان في معناه"[٣]، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وقد حدَّد الأصوليون للقياس أربعةَ أركان: الأصل والفرع والعلة الجامعة والحكم"[٤]، الأصل هو المقيس عليه والفرع هو المقيس، وهو" هو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه"[٥]، ومن ألفاظ قبوله للقياس قوله: قياسًا، ومقيس، وهو أقيس، وهو القياس، في باب إعراب الفعل "وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء (إذن) مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس؛ لأنَّها غيرُ مختصة"[٦]، وفي باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يقول ــ في لغات أَبَتِ ــ: "واللغة الثانية تحريك التاء بالفتحة، وهو أقيس[٧]؛ لأنَّها الحركةُ التي للمعوض عنه، إلَّا أنَّ الكسرةَ أكثرُ"[٨].

---

(١) الميداني مجمع الأمثال المحقق محمد محيى الدين عبد الحميد ٣١٨/٢.

(٢) الكيلة فعْلة من الكَيْل، والحشَفُ أرْدَأ التمر، أي أتجمَعُ حشَفًا وسوء كيل. يضر لمن يجمع بن خَصْلتن مكروهتين، الميداني ١/ ٢٠٧.

(٣) الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو ص٩٣ والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو ص ١٧٥.

(٤) الأنباري، المصدر السابق ص ٩٣.

(٥) المصدر السابق ص ١٧٥.

(٦) انظر ابن الناظم، شرح الخلاصة ص ٤٧٨.

(٧) استعمل ابن الناظم أقيس بدون (أل) ، واستعمل مقيس والقياس انظر المصدر السابق ص ٢٩٧، ٣٠٩، ٤١٤، ٣١٢.

(٨) انظر ابن الناظم، شرح الخلاصة ص ٤١٤.

وفي باب أفعل التفضيل "يبني الوصف على (أفعل) للدلالة على التفضيل، وذلك مقيس في كل ما يبنى منه فعل التعجب، تقول: هو أفضل من زيدٍ، وأعلم منه، وأحسن، كما تقول: ما أفضل زيدا وما أعلمه وما أحسنه"(١).

ويُعبِّرُ عن ذلك بقوله : يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه، كقوله: "قد يُبنى فعلُ التعجب ممَّا لم يستوفِ الشروط على وجه الشذوذ والندور، فيحفظ ما سمع من ذلك، ولا يُقاسُ عليه"(٢)، وقد يقيسُ على القليل والنادر في حدود ضيقة وشروط محددة(٣)، كقوله: "ويقل إيلاء (لو) فعلا مستقبلا... وما كان من حقها أن يليها ذلك، لكن ورد به السماع فوجب قبوله..." (٤).

التعليل:

العلةُ أحدُ أركان القياس الأساسية، فـ"النحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات"(٥)، وهي علل تعليمية توصل إلى تعلُّم كلام العرب وضبطه، وأخرى قياسية مقبولة، تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وعلل جدلية تبحث في علل العلتين السابقتين(٦)، تتسم بطابع العقل والمنطق، واهتم ابن الناظم في شرحه بالتعليل النحوي، حتى عد المعلل الأول للشراح(٧).

---

(١) انظر ابن الناظم، شرح الخلاصة ص ٣٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٠، ٥٥٣، ص ٣٣١.

(٣) إذا كان من رواه وحكاه ثقة وجب قبوله، انظر المصدر السابق ص٢٦، ٤٨٧، ٥٠٥، ٥٨٥.

(٤) المصدر السابق ص٥٨٥.

(٥) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص١٧٨.

(٦) الإيضاح في علل النحو، ص٦٤، للمزيد حول تقسيمات وأنواع أخرى للعلل انظر السيوطي المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٧) راجع كتاب حميد الفتلي العلل النحوية في شروح الألفية ص٢٨.

فمن علله التعليمية قوله: "أمَّا الجرُّ فمختصٌّ بالأسماء؛ لأنَّ كلَّ مجرور مخبرٌ عنه في المعنى، ولا يُخبرُ إلَّا عن الاسم، فلا يُجرُّ إلَّا الاسم، كزيد وعمرو، في قولك: مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو"(١)، وقوله ــ في الأفعال الخمسة إذا اتصلت بها نونُ التوكيد ــ: " والأصلُ في نحو: هل تضربان، هل تضربانن، فاستثقلت النونات، فحُذفت نونُ الرفع تخفيفًا"(٢)، وقوله: "جئت رغبةً فيك، (فرغبة) مفعول له؛ لأنَّه مصدر معلل به المجيء، وزمانهما وفاعلهما واحد. ومثله (جد شكرا)..." (٣).

ومن علله القياسية:

عِلَّةُ بناء اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ)، إذا كان مفردًا، قال: "وأمَّا المفرد فيبنى لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر لتضمنه معنى من الجنسية"(٤)، وعِلَّة إعراب المضارع، قال: "فأعرب حملًا على الاسم؛ لشبهه به في الإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته"(٥).

ومن علله الجدلية العقلية:

مخالفةُ النظائر وردُّه على الزجاج في ناصب المستثنى بقوله: "ذهب الزجاجُ إلى أنَّ الناصبَ (أستثني) ــ مضمرًا ــ، وهو مردودٌ بمخالفة النظائر؛ إذْ لا يُجمعُ بين فعلٍ وحرفٍ يدلُّ على معناه، لا بإظهارٍ ولا بإضمارٍ،

---

(١) ابن الناظم، شرح الألفية ص٨.

(٢) التخفيف علة تتصل بأحد طباع العرب في القول فهم يميلون إلى الأخف، انظر المصدر السابق ص١٥.

(٣) انظر المصدر السابق ص١٩٨.

(٤) انظر المصدر السابق ص١٣٤.

(٥) انظر المصدر السابق ص١٤.

ولو جاز لك لنصب ما ولي (ليت، وكأنَّ) بأتمنى وأشبّه، وفي الإجماع على امتناع لك دلالة على فساد إضمار (أستثني)" [١].

المطلب الثالث: الإجماع.

الإجماع اصطلاحًا "اتفاق نحاة البلدين – البصرة والكوفة – على حكمٍ نحويٍّ، أو على أمر يتصل بالصناعة النحوية"[٢].

وإجماعُ النحويين حُجَّةٌ، وتقييدُ التعريف بنحاة البصرة والكوفة؛ لأنَّهم "الجماعة التي طال بحثُها وتقدَّم نظرُها"[٣] لكن متى يكونُ إجماعُ أهل العربية حُجَّةً؟.

يقولُ ابنُ جني: "اعلمْ أنَّ إجماعَ أهل البلدين إنَّما يكونُ حجَّةً إذا أعطاك خصمُك يدَه ألَّا يخالفَ المنصوصَ، والمقيسَ على النصوص، فأمَّا إنْ لم يعطِ يدَه بذلك فلا يكونُ إجماعُهم حُجَّةً عليه؛ وذلك أنَّه لمْ يردْ ممَّن يُطاعُ أمرُه في قرآنٍ ولا سنَّةٍ أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النَّصُّ عن رسول الله ﷺ من قوله: «لا تجتمعُ أمتي على ضلالة»، وإنَّما هو علمٌ منتزعٌ من استقراء هذه اللغة"[٤]، ولا يُسمحُ بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثُها وتقدَّم نظرُها إلَّا بعد إمعانٍ وإتقانٍ[٥].

ومن ألفاظه الصريحة محتجًّا بالإجماع قوله: "وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالةٌ على فساد إضمار (أستثني)، وإذا بطلت هذه المذاهب تعيَّن القولُ

---

(١) انظر ابن الناظم شرح الخلاصة ص٢١٥.

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو ص١٥٩.

(٣) انظر ابن جني، الخصائص ١/ ١٩٠ ١٩١.

(٤) ينظر المصدر السابق ١/ ١٩١. والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو ص١٥٩، ١٦٠.

(٥) انظر ابن الناظم، شرح الألفية ص٢١٥، ٤٥٣.

بأنَّ الناصبَ للمستثنى هو (إلَّا) لا غير"[١]، وقوله ــ في باب الفاعل عن لغة أكلوني البراغيث ــ: "ولا يجوزُ حملُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال، أو التقديم، والتأخير؛ لأنَّ أئمةَ اللغة اتفقوا على أنَّ قومًا من العرب يجعلون الألف، والواو، والنون علاماتٍ للتثنية، والجمع"[٢]، وفي باب التمييز قال: "مذهبُ سيبويه ــ رحمه الله ــ امتناعُ تقديم التمييز على عامله مطلقًا، ولا خلافَ في امتناع تقديمه على العامل، إذا لم يكن فعلًا متصرفًا"[٣].

ممَّا يدلُّ على أنَّ ابنَ الناظم يقصدُ بالإجماع إجماعَ النحويين.

المطلب الرابع: استصحاب الحال.

عرَّفه الأنباري بأنَّه: "إبقاءُ حال اللفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعرابُ حتى يُوجدَ دليلُ البناء، وحالُ الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتى يُوجدَ دليلُ الإعراب"[٤].

واستدلَّ ابنُ الناظم بهذا الأصل في مسائلَ كثيرةٍ في شرحه، منها مسألة الأصل في الأسماء الإعراب، يقول: "لو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استصحب؛ لأنَّه الأصلُ في الاسم، وذلك نحو (أي) في الاستفهام، نحو: أيهم رأيت؟ وفي الشرط، نحو: أيهم تضربْ أضربْ، فإنَّها بالنظر إلى تضمُّنها معنى الحرف تستحقُّ البناءَ، لكن عارض لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد، التي هي من خواص الأسماء، فأعربت"[٥].

---

(١) انظر ابن الناظم، المصدر السابق، ص١٦٠.
(٢) انظر المصدر السابق ص ٢٥٣، وغيرها مثلا ص٣٢٧، ٤٦٥.
(٣) الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٤١.
(٤) لمع الأدلة – ١٢١
(٥) ابن الناظم، شرح الألفية ص١٣.

وقال: "كلُّ منادى مضموم فحق تابعه النصب مفردا كان أو غيره؛ لأنَّ متبوعَه مبنيٌّ اللفظ منصوبُ المحل، وما كان كذلك فإنَّما حقُّ تابعه أن يجريَ على محله فقط، ولكن خولف ذلك في باب النداء، فجاء بعضُ توابعه بوجهين، فما نصب منه فعلى الأصل، وما رفع فلشبه متبوعة بالمرفوع في اطراد الهيئة"(١). ومَن تمسَّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة(٢)، وهو وإنْ كان أصلًا نحويًّا معتبرًا إلَّا أنَّه يظلُّ أضعفَ الأصول النحوية(٣).

(١) المصدر السابق ص٤٠٨.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بن النحوين ٣٢٧/١ والسيوطي، الاقتراح ص٣٥٤.

(٣) ينظر الأنباري، لمع الأدلة ص١٤٢.

المبحث الثاني: أصول المرادي النحوية في توضيح المقاصد.

المطلب الأول: السماع ومصادره:

وافق المراديُّ ابنَ الناظم في السماع، واستعمل ألفاظًا وجملًا معينةً، مثل: ويجبُ قبولُه، ولثبوته سماعًا[١]، يقول ــ في باب المبتدأ والخبر ــ: "ومنع الكوفيون تقديمَ الخبر إلَّا في نحو: في داره زيد، وهم محجوجون بالسماع"[٢]، واستعمل ألفاظًا منها: (حكى فلان وحكاه، وعمن يوثق به أو بعربيته)[٣]، و(سمع فلان وسمعه)[٤]، وكذلك (مطرد، ولكثرته في النظم والنثر)[٥]، وأصول السماع عنده هي:

١- القرآن الكريم وقراءاته:

استشهد المرادي في شرحه بآيات القرآن الكريم في أكثر من عشرين وأربعمائة موضعٍ، وأبرز الأبواب التي ورد الاستشهاد فيها هي:

الأبواب والفصول	عدد الآيات
باب حروف الجر	٣٦
باب عطف النسق	٣٢
باب إعراب الفعل	٣٠

(١) انظر المرادي، المصدر السابق ٤٩٩/١، ٧٠٥/٢، ٧٠١/٢، ١٣٧٣/٣ وعبارة (طريق لك السماع) ٤٠٤/١.

(٢) احتج البصريون بالسماع نحو "تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك، انظر المصدر السابق ١/ ٤٨٢.

(٣) انظر المصدر السابق ٣١٨/١، ٣٢١/١، ٥٧١/١، ٦٧١/٢.

(٤) انظر المصدر السابق١/١،٤٤٥/٣،٥١٢/٣،١٢٠٢/٣،١٦٤٩ وسماعا بذكر المصدر ٣/٣،١٣٢٦/٣،١٤٦١/١٢٩٣،والعكس (لم يسمع)و(عدم السماع)٣٩٨/١، ١/١،٣٢٤/٩٧٧.

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٥١٢، ٧٤٩/٢، ٨٥٤/٢، ١٠٣٠/٢.

عوامل الجزم	٢٩
باب الموصول	٢٧
باب الحال	٢٧

وقد تقلُ إلى شاهدٍ واحدٍ، كما في بابي: المفعول معه والمفعول له، وقد تنعدمُ، كما في باب العلم، ويستشهدُ بجزءٍ من آية؛ لارتباطها بحكمٍ نحويٍّ، نحو قوله: "ألا ترى أنَّ نونَ التوكيد الخفيفة تبدلُ بعد الفتحة ألفًا بغير خلافٍ، وقد فصلوا في رسمها، فقالوا: تكتبُ بالألف إنْ لم تلبسْ، نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ "[١]، وفي حديثه عن لام الابتداء في باب (إنَّ) وأخواتها، يقول: " فتدخل على الخبر المفرد، نحو: (إنَّ زيدًا لقائمٌ)، والفعل المضارع، نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ "[٢]، ونادرًا ما يطيلُ في الشاهد القرآني[٣]، وأحيانًا يكتفي بشاهدٍ من القرآن دون أن يأتيَ بنوعٍ آخرَ من الشواهد، يقولُ بعد بيت ابن مالك:

وبعد ما وليس جر البا الخبر ... وبعد لا ونفي كان قد يجر[٤]

"مثاله بعد (ما): ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [٥]، وبعد (ليس)، نحو: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ "[٦]، ويكثرُ من شواهد القرآن حسب حاجة الموضوع الذي يتكلَّمُ عنه، قال بعد أن ذكر شطرًا من بيت الألفية:

بعض وبين وابتدي في الأمكنة بمن.....

---

(١) المرادي، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٧٢ والآية من سورة العلق آية ١٥.

(٢) المرادي ١/ ٥٣١ والآية من سورة النحل آية ١٢٤.

(٣) المصدر السابق ٥٢٩/١، ١٠٣٣/٢.

(٤) ابن مالك الألفية، ص ٢٠.

(٥) سورة فصلت آية ٤٦. من شواهد شرح ابن الناظم ص ٥٧١.

(٦) سورة الزمر آية ٣٦. المرادي، توضيح المقاصد ٥٢٩/١، ٥٠٨/١.

"فبدأ بمن ذكر لها في هذا البيت ثلاثة معانٍ: الأول: التبعيض، نحو: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [(١)]... الثاني: بيان الجنس، نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴾ [(٢)]...

الثالث: ابتداء الغاية في المكان باتفاق، نحو: ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ "[(٣)].

ب- القراءات:

استشهد ابنُ أم قاسم بالقراءات، في أحد ردوده محتجًّا بقراءة حمزة والكسائي: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[(٤)] على مَن قال: لا يجوزُ إضافةُ المائة إلى معدوده الجمع: "وقال المبرد هو خطأ في الكلام، وإنَّما يجوزُ في الشعر للضرورة، وكلامه مردودٌ بالقراءة المتواترة"[(٥)]، وبلغ عددُ القراء عنده تسعة وعشرين قارئًا وراويةً، وبلغ عددُ القراءات ستا وتسعين قراءةً، وأبرز الأبواب التي حظيت بذلك بالتفصيل:

الأبواب والفصول
باب إعراب الفعل
باب الموصول
باب الإضافة
عوامل الجزم

(١) سورة البقرة الآية ٨ من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٥٩.

(٢) سورة الحت الآية ٣٠ من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٥٩.

(٣) سورة الإسراء الآية ١ من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٥٩.

(٤) سورة الكهف الآية ٢٥ انظر ابن مجاهد السبعة في القراءات ص٣٩٠، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص٥٢٠.

(٥) المرادي، توضيح المقاصد ١٣٢٤/٣.

باب المعر والمبني
باب عطف النسق

نسب أكثر من خمسين قراءةً لأصحابها، والباقي دون نسبة، وعبَّر عنها بقوله: كقراءة بعضهم[١]، وقراءة بعض السلف، وقراءة مَن قرأ[٢]، ومن مواضع استشهاده بالقراءة لزوم الألف في المثنى رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر، يقول:[٣] "وهو أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾"[٤].

٢- الحديث الشريف :

أخذ المرادي موقفًا وسطًا، فاستشهد بالحديث الشريف في خمسة وثلاثين موضعًا، ومن أبواب الاستشهاد:

الأبواب والفصول	عدد الأحاديث
باب عوامل الجزم	٤
باب المعر والمبني	٣
باب الضمر	٣
باب المبتدأ والخبر	٣
باب إعراب الفعل	٢
باب نعم وبئس	٢

(١) انظر المرادي، توضيح المقاصد ٣٥٥/١، ٤٥١/١، ٧٨٢/٢، ١٦٤٧/٣.
(٢) انظر المصدر السابق ٥١٤/١، ٦٩٣/٢، ١٥٧٧/٣.
(٣) انظر المصدر السابق ٣٣٠/١.
(٤) سورة طه ٦٣.

وقد تقلُّ إلى شاهدٍ واحدٍ، كما في بابي: ما لا ينصرف[١]، والاختصاص[٢]، وقد تنعدمُ كما في أبواب العلم والنعت والتوكيد، وكان في شرحه ينصُّ على نسبة الحديث إلى رسول الله، فيعبِّرُ عنه بقول النَّبي[٣]، أو قوله ﷺ [٤]، أو عليه السلام[٥]، أو في الحديث[٦]، وأحياناً يخرجُ الحديثَ، فيقول: "رواه مالك في الموطأ"[٧]، أو "خرجه البخاري"[٨]، أو"رواه البزار"[٩]، وممَّا استشهد به في ردِّه على ابن مالك في قوله:

وإن تكن إياه معنى اكتفا بها كنطقي الله حسبي وكفا

قال المرادي "الذي يظهر – والله أعلم – في هذا ونحوه أنَّه ليس من الإخبار بالجملة، وإنَّما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأنَّ الجملةَ في نحو ذلك إنَّما قُصد لفظُها، كما قُصد حين أخبر عنها في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)[١٠] فليتأمل"[١١].

---

(١) انظر المرادي، توضيح المقاصد ١١٩٥/٣.

(٢) المصدر السابق ١١٥٠/٣.

(٣) انظر المرادي، توضيح المقاصد ٣٨٩/١، ٩٠٧/٢، ١٢٥٨/٣.

(٤) انظر المصدر السابق ٢٨٩/١، ٣١٦/١، ٣٢٢/١، ٦٨٩/٢.

(٥) انظر المصدر السابق ٤٨٦/١، ٩٣٨/٢، ١٠٤٠/٢، ١٠٥٩/٢.

(٦) انظر المصدر السابق ٣٢٥/١، ٣٧٦/١، ٣٨٥/١، ٤٨٧/١، ٦٨١/٢.

(٧) انظر المصدر السابق ٥٨٦/١، ١٦١٩/٣.

(٨) انظر المصدر السابق ١٢٨٣/٣، ١٣٠٦/٣، ٨٢٣/٢.

(٩) انظر المصدر السابق ٥٨٦/١.

(١٠) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٢٠٧٦/٤ رقم الحديث ٢٧٠٤. ولم يرد في شرح ابن الناظم.

(١١) انظر المرادي، المصدر السابق ٤٧٧/١، وانظر المسألة في شرح ابن الناظم ص ٧٨.

وقد يأتي بالحديث ليوضِّحَ حكمًا نحويًّا، فيقول[١]: "وتضافرت الروايات على حذف التاء من قولهﷺ: (ثم أتبعه بست من شوال)" [٢]. وضعَّف رأيَ المانعين مصحِّحًا روايةَ الكسائي والفراء، فقال: "وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم ما حكاه الكسائي لا يصحُّ عن فصيحٍ ولا يلتفتُ إليه"[٣]، يقول: "ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (من تعزى بعزاءٍ الجاهلية فأعضوه به هن أبيه ولا تكنوا) [٤].

٣- كلام العرب:

أ- الشعر:

دعم المرادي شرحه القواعد النحوية بالشواهد الشعرية، واستشهد بالشعر والرجز، موزعةً على جميع أبواب الألفية عدا خمسة أبواب خلت من شواهد الشعر، بداية من باب أعلم وأرى، ونهاية بباب أبنية أسماء الفاعلين، وأكثر الأبواب استشهادا في شرحه هي:

الأبواب والفصول	أبيات الشعر
باب الإضافة	٤٢
باب حروف الجر	٣٦
باب الموصول	٢٥
باب إعراب الفعل	٢٣
باب عوامل الجزم	٢٣
باب المعرب والمبني	٢٢

(١) انظر المرادي، المصدر السابق ٨٢٥/٢.

(٢) انظر مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ١٧١٥/٤ رقم الحديث ٢١٨٠.

(٣) انظر المرادي، توضيح المقاصد ٨٢٥/٢.

(٤) حديث صحيح عن أبي بن كعب، رواه أحمد في مسنده ٣٥/ ١٥٩، رقم الحديث ٢١٢٣٥.

وباب الإضافة أكثر الأبواب التي حظيت بالاستشهاد الشعري، وقد يقلُّ الاستشهادُ بالشعر إلى شاهدٍ واحدٍ، كما في أبواب المفعول له[١]، والاختصاص[٢]، والحكاية[٣]، وأحياناً يُكرِّرُ الشاهدَ في أكثر من باب[٤] مع اختلاف الاستشهاد به، ولم ينسب الشواهد لأصحابها إلَّا القليل منها[٥]، كما أنَّ المراديَ يُمثِّلُ بأبيات لشعراء لا يحتجُّ بقولهم، موافقًا في ذلك ابنَ الناظم، فقد احتجَّ على جواز إثبات خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية وحذفه – إن كان خاصًّا وله دليلٌ – ببيت لأبي العلاء المعري[٦]:

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

وأحياناً يكتفي بموضع الشاهد، كما في باب الموصول، يقول: "المشهور في "ذو" الطائية أنَّها مبنيةٌ، وبعضهم يعربها إعرابَ " ذو" بمعنى صاحب، ويروى بالوجهين قول الشاعر:

..... فحسبَ من ذي عن د هم ما كفانيا[٧]

---

(١) انظر المرادي، توضيح المقاصد ٣٩١/١.

(٢) انظر المصدر السابق ١١٥٠/٣.

(٣) انظر المصدر السابق ١٣٤٩/٣.

(٤) وبدون تكرار تبلغ ٦٠٢ شاهدٍ.

(٥) والتي لم ينسبها لأصحابها إما صاحبها مجهول غير معروف أو متنازعة النسب بن أكثر من شاعر، أو صاحبها مشهور معروف فلم يذكره اختصارا.

(٦) انظر المصدر السابق ٤٨٦/١ وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص٧٨، وراجع شرح البيت في البحث ص٣٣.

ـ والشاهد فيه قوله "تنوفى" على وزن فعولى. رد به على ابن مالك وابن عصفور القائلين بأنه خاص بالمؤنث. ديوان امرئ القيس ص ١٤٠.

(٧) انظر المرادي، المصدر السابق ٤٣٧/١ ومن شواهد شرح ابن الناظم ص ٦٠ وراجع البحث ص٣٤.

ويمتازُ تعليقُ المرادي على البيت بدرايته بروايات الشعر، كما أنَّه اكتفى بموضع الشاهد بذكره الشطر الثاني للبيت، وهو ممَّا اختلف به المرادي عن ابن الناظم، كما في باب التأنيث عند ذكره الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة ومنها (فعولى)، فقال "وفي شعر امرئ القيس:

..... عقـــاب تنـــوفى.....[1]

وعلى هذا فهو مشتركٌ، وهو الصحيحُ"[2].

ب- الأمثال وأقوال العرب:

بلغ عددُ الأمثال وأقوال العرب المشهورة عند المرادي قرابة ثلاثة وخمسين ومئة[3] تقريبًا، موزعةً على ستين بابًا، أمَّا أبرزُ الأبواب التي حظيت بذلك على سبيل التفصيل، فهي:

الأبواب والفصول
باب الحال
باب الإضافة
باب إعراب الفعل
باب عطف النسق
باب الإبدال
إعمال اسم الفاعل

(١) جزء بيت من الطويل لامرئ القيس وتمامه كأن دثارا حلقت بلبونه... عُقَاب تنوفى لا عقاب القواعل ومعناه كأن عقابا قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى فلا يقدر عُلى الوصول إليها لارتفاعه.

(٢) المرادي، توضيح المقاصد ١٣٦٠/٣ وهو من شواهد ابن الناظم ص ٣٨٣ ولكن مع اختلاف الاستشهاد.

(٣) اثنان وثلاثون مثلا، وواحد وعشرون قولا مشهورا للعرب تقريبا، حكاه النحويون والرواة المتقدمون.

وقد لا يستشهدُ المرادي إلَّا بشاهدٍ واحدٍ من الأمثال وأقوال العرب، سواء كان استشهاده على آرائه الشخصية أم في تناوله حجج العلماء والخلاف النحوي، مثل: باب العلم[١]، وباب اسم الإشارة[٢]، وقد تنعدمُ تلك الشواهد فلا تجدُ لها أثرًا، مثل: باب أفعال المقاربة و(لا) النافية للجنس، نصَّ كذلك على الأساليب غير الجائزة في كلام العرب، مثل: وزن (آمن) بالمد، نقلا عن أبي علي الفارسي، يقول: "وإذا مدَّ، فقيل: وزنه: فعيل، وهو أعجمي، وقيل: أصله القصر، ووزنه: فعيل، والمد إشباع؛ لأنَّه ليس في كلام العرب أفعيل ولا فاعيل ولا فيعيل"[٣].

وعبَّر عن الأمثال وأقوال العرب بقوله: كقولهم، وقول بعضهم، وممَّن يوثقُ بعربيته، وتقول العرب، وبعض العرب، ومن كلامهم، وسمعه، ورواه، وحكاه فلان، ومن المثل، وكالمثل، ومثلا[٤]، يقول المرادي: "وقد ورد التحذير للغائب في قولهم: (إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيا الشواب)[٥]، وإليه أشار بقوله: (وإياه أشذ)، أي: أشذ من إياي، وفي هذا المثل شذوذٌ من وجهٍ آخرَ، وهو إضافة (إيا) إلى الظاهر"[٦]، فاستشهد بالمثل في شرحه ونص عليه.

---

(١) قولهم للغلام السمين ببه، علم منقول من صوت، وفي المسألة خلاف انظر المرادي، توضيح المقاصد ٣٩٧/١. ولم يتطرق ابن الناظم في شرحه لهذه المسألة.

(٢) واستدل الكوفيون والسهيلي بقولهم "ذه أمة الله". على أن (ذا) ومع على حرف واحد وخالفهم المرادي ورد حجتهم انظر المصدر السابق ٤٠٦/١.

(٣) انظر المصدر السابق ١١٦١/٣.

(٤) المصدر السابق ٧٢٥/٢، ٨٤٢/٢، ١١٥٧/٣، ١٥٦٦/٣.

(٥) الشواب: جمع شابة، ومعناه إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغي له أن يولع بشابة، انظر نور الدين اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، المحقق د محمد حجي، وآخرون ١٤١/١.

(٦) انظر المرادي المصدر السابق ٤٣٣/١، ١١٥٧/٣.

ج- لغات العرب ولهجاتهم:

وردت في شرح المرادي ــ لغرض الموازنة - فوجدها اثنتين وثلاثين قبيلةً، وأكثر لغات القبائل[١] ورودًا هي:

لغات القبائل	عدد ورودها	لغات القبائل	عدد ورودها
١-بنو تميم	٣٠	٤- بنو هذيل	٦
٢-الحجازيون	٢٦	٥- بنو سليم	٥
٣- الطائيون	١٣	٦- ربيعة	٥

وتردُ هذه اللغاتُ دون تسمية قائليها أو قبائلهم غالبا لعله من باب الاختصار أو لم يبلغه قائلوها، فيقول مثلا: "حكى بعضهم أنَّ الجزم بـ(لن) لغة لبعض العرب"[٢] دون تحديد، ويشيرُ المرادي إلى اللغات المشهورة[٣]، والفصيحة[٤]، والرديئة[٥]، وأحيانًا النادرة[٦]، فيقول مثلا: "اللغة المشهورة أن ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون الإناث أسماء مضمرة، ومن العرب مَن يجعلها حروفًا دالَّةً على مجرد التثنية والجمع... وممَّا جاء على هذه اللغة قولهم: (أكلوني البراغيث)، وقوله ﷺ: (يتعاقبون

(١) لمتابعة ترتيب بقية القبائل وأرقام الصفحات راجع الجدول رقم ٢٠ في ملحق الجداول ص٢٠٣.

(٢) انظر المرادي، توضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، ١٤٩١/٣، ١٦١١/٣، ١٢٧٣/٣، ١٣٧٤/٣.

(٣) انظر المصدر السابق ٥٩٩/١، ٦٠١/٢، ٨٣٤/٢، ٨٣٦/٢، وكذلك أشهر اللغات ١٣٨٣/٣، ١٤٧٨/٣.

(٤) انظر المصدر السابق ١٦٣٧/٣، ١٦١٩/٣، ١٦١٨/٣، ١٠١٧/٢، ١٣٤٠/٣، ١٣٤٦/٣، وأفصح اللغات ٤٦٥/١، ٩٠٣/٢، ١٣٢٥/٣، ١٣٤٥/٣.

(٥) انظر المصدر السابق ١٢٦٦/٣، ١٥٥٦/٣، ١٦١٩/٣، ١٦٢٠/٣.

(٦) مثل إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة انظر المصدر السابق ١٢٤٠/٣.

فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)"[١]، وهي لغةٌ اشتهرت[٢] أكثر من أصحابها الناطقين بها.

وقد نصَّ المرادي على ما فيه لغة واحدة، وهو كثيرٌ، وما فيه لغتان[٣]، وثلاث[٤]، ومثالها في أقسام الأسماء الستة، يقول: "قسمٌ ليس فيه إلَّا لغةٌ واحدةٌ، وهو الإعرابُ بالأحرف، وذلك (ذو) بمعنى صاحب و(فم) بلا ميم. وقسمٌ فيه لغتان: النقص، ثُمَّ الإعراب بالأحرف، وهو (هن). وقسمٌ فيه ثلاثُ لغاتٍ: الإعرابُ بالأحرف، ثُمَّ القصرُ، ثُمَّ النقصُ، وهو (أب وأخ وحم)"[٥].

أمَّا ما ورد فيه أربعُ لغاتٍ، فمثل: (اللذان واللتان)[٦]، وما فيه خمسُ لغاتٍ، مثل: ضمير المتكلم (أنا)[٧]، وما فيه ستُّ لغاتٍ، مثل: المنادى

---

(١) انظر المرادي، توضيح المقاصد ٥٨٦/١ والحديث في صحيح مسلم ٤٥٠/١٨ رقم الحديث ٧٤٢٩.

(٢) ولك لكثرة شواهدها، وتنسب لطي، ولأزد شنوءة، ولبني الحارث بن كعب، ولبعض أهل اليمن، انظر ابن الناظم شرح الألفية ص ١٥٩، وأباحيان، ارتشاف الضر ٧٣٩/٢.

(٣) مثل لام سنة انظر المرادي، المصدر السابق ٣٣٤/١ وأولى ٤١٠/١ وغرها ٦٩٠/٢، ١٠٥١/٢.

(٤) في الكلم ثلاث لغات، انظر المصدر السابق ٢٧٤/١ وأب وأخ وحم ٣١٩/١ وكلا وكلتا ٣٢٦/١، ٦٧٨/٢، ١٣٧٣/٣.

(٥) زاد في التسهيل في "أب" التشديد فيكون فيه أربع لغات وزاد في أخ لغتين وزاد في حم ثلاث انظر المصدر السابق ٣١٩/١.

(٦) تقول فيهما اللذانِ واللتانِ وبتشديد النون اللذانّ واللتانّ واللذيان واللتيان واللذا واللتا بحذف النون و"لذان ولتان" بحذف الألف واللام انظر المصدر السابق ٤٢٢/١.

(٧) الفصيحة حذف ألفه وصلا وإثباتها وقفا. والثانية إثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم والثالثة "هنا" بإبدال هزته هاء والرابعة آن بمدة بعد الهمزة. والخامسة "أن" "كعن" حكاها قطرب. انظر المصدر السابق ٣٦٥/١ ومثلها اللغات في عمي وأمي ١٠٩٠/٢ في كأين خمس لغات أفصحها كأين وبها قرأ أكثر القراء ٣/ ١٣٤٥.

المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (يا عبد)[١]، إلى أن يصلَ إلى ما فيه عشرُ لغاتٍ، مثل: الفم مع ميم، وما فيه اثنتا عشرة لغةً، مثل: أيمن في القسم[٢]، ويقول: "وأما "أوه" فاسم فعل بمعنى أتوجع، وفيه لغاتٌ أخرُ: أوهْ، أوهِ، آوْهْ، أوهِ، أوَّتَاهْ، آوَّتَاهُ، آهْ، آهِ، أوِّ، آو، أووه، أوَاهْ"[٣]، فتمَّتْ بذلك ثلاث عشرة لغةً مع الأصل.

ويواصلُ المرادي حصرَ اللغات، فيصلُ إلى ست وثلاثين لغةً، يقول: "وحكى الصغاني[٤] فيها ستًّا وثلاثين لغةً: هيهات، وأيهات، وهيان، وأيهان، وهيهاه، وأيهاه، وكلٌّ واحدةٍ من هذه الستة مضمومةُ الآخر ومفتوحتُه ومكسورتُه، وكلٌّ واحدةٍ منها منونةٌ وغيرُ منونةٍ"[٥]، فزاد المرادي بذلك في تقسيماته وتفريعاته في شرحه عن شرح ابن الناظم؛ لغرض الحصر وزيادة الفهم والاستيعاب.

المطلب الثاني: القياس:

جاء القياسُ عند المرادي بعد السماع، وعبَّر عنه بـ: قياسا، ومقيس، وهو أقيس، وهو القياس، وينقاس، كما في باب (ما ولا ولات وإنْ) المشبهات بـ(ليس)، يقول: "ما النافية حرفٌ مهملٌ عند بني تميم، وهو القياسُ؛ لعدم

---

(١) "يا عبدِ بالكسر ويا عبدَ -بالفتح- "يا عبدُ" -بالضم- و"يا عبدا "-بالألف. ويا عبدي بالباء مفتوحة أو ساكنة انظر المصدر السابق ١١٢٥/٣ وكذلك لغات الاسم الستة. ولغات حم ٣١٩/١.

(٢) (هي) أيمُنُ، وأيمَنُ، وأيمِن، وأيْمُ، وأيْمِ، وأُمُ، ومُنُ بضم الميم، وفتحها، وكسرها، ثابت النون ومحذوفها. انظر المرادي، توضيح المقاصد ١٥٥٥/٣.

(٣) انظر المصدر السابق ١١٦١/٣.

(٤) هو الحسن بن محمد الصغاني حامل لواء اللغة في زمانه، ولد سنة ٥٧٧هـ وتوفي سنة ٦٥٠هـ. بغية الوعاة ١/ ٥١٩.

(٥) انظر المرادي، المصدر السابق ١١٦٣/٣.

اختصاصه"[١]، وفي باب (لو) يقول: "واختلف في موضع (أنَّ) بعد (لو)، فذهب سيبويه إلى أنَّها في موضع رفع بالابتداء وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعةٌ إلى أنَّها فاعلٌ يثبت مقدرًا، وهو أقيسُ؛ إبقاءً للاختصاص"[٢]، ويقول ــ في تقدم التمييز على عامله ــ:" فإنْ قلتَ: ظاهرُ قوله: (نَزرا سَبَقا)[٣] أنَّه قليلٌ، فلا يُقاسُ عليه. قلتُ: لا يلزمُ من قلَّته ألَّا يُقاسَ عليه، بل هو عنده مَقِيسٌ وفاقًا لمن ذكروا"[٤].

فالمرادي يُجيزُ القياسَ على القليل والنادر بشرط ألَّا يحتملَ التأويل، وأن يكونَ لغةَ قبيلةٍ موثوقٍ بها، أو راويها عدلٌ ثقةٌ، فلا يقبلُ إنكارها، يقول ــ معلقًا على جواز إبدال تاء الافتعال دالًا بعد الجيم في مثل قول الشاعر[٥]:

فقلت لصاحبَ: لا تحبسانا بنزع أصوله واجدز شيحًا

ــ: "وهذا لا يُقاسُ عليه، وظاهرُ كلام المصنف في بعض كتبه[٦] أنَّه لغةٌ لبعض العرب، فإنْ صحَّ أنَّه لغةٌ جاز القياسُ عليه"[٧]، ويقول: "قد يُبنى

---

(١) انظر المرادي ١/٥٠٦.

(٢) انظر المصدر السابق ٣/١٣٠٠.

(٣) يقصد قول ابن مالك في الألفية وَعَامِلَ التمْيِيز قدِّمْ مُطلقَا... وَالفِعْلُ والتَّصرْيفِ نــزْرا سُبِقَا انظر المرادي، المصدر السابق ٢/٧٣٤، ٧٣٥.

(٤) أي وفاقا للكسائي والجرمي والمبرد لورود السماع بذلك. انظر المصدر السابق ٢/٧٣٦، ٧٣٧.

(٥) قاله: مضرس بن ربعي. وقيل يزيد بن الطثرية، وهو من الوافر. الشاهد قوله "اجدز" فإن أصله اجتز فقلبت التاء دالا.

انظر العيني، المقاصد النحوية ٤/ ٢١٢٥.

(٦) ينظر ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، المحقق محمد المهدي عبد الحي، ط١، (المدينة المنورة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م) ص ١٨٢.

(٧) انظر المرادي، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٢٣.

فعلُ التعجب ممَّا لمْ يستوفِ الشروطَ على وجه الشذو والندور، فيُحفظُ ما سُمع من ذلك، ولا يُقاسُ عليه"[١]، ويقول ــ في باب العدد ــ: "قد شذَّ تمييزُ المائة بمفردٍ منصوبٍ، كقول الربيع[٢]: إذا عاش الفتى مائتين عامًا....، ولا يُقاسُ عليه عند الجمهور"[٣].

التعليل:

العِلَّةُ أحدُ أركان القياس الأساسية، ويُعلِّلُ المرادي في شرحه مؤيِّدًا لرأي من الآراء، أو ردًّا على بعض النحاة، ومن علله التعليمية قوله: "مضارع (كان): (يكون)، فإذا دخل عليه الجازمُ سكنت نونه، ثُمَّ حُذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، نحو: لم يكن، ثُمَّ بعد ذلك يجوزُ حذفُ نونه؛ تخفيفًا لكثرة الاستعمال"[٤]، وفي باب النسب قوله: "وقد يُردُّ الجمعُ المسمَّى به إلى الواحد إنْ أُمن اللبسُ، ومثال ذلك: الفراهيد – علم على بطن من أسد –، فقالوا: الفراهيدي على اللفظ، والفرهودي؛ نسبًا إلى واحده لأمن اللبس؛ إذْ ليس لنا قبيلةٌ تُسمَّى بالفرهود"[٥].

ومن علله القياسية عِلَّةُ عمل الصفة المشبهة، قال: "كان حقُّها ألَّا تعملَ عملَ فعلها؛ لأنَّها لا تجري على المضارع، ولا هي معدولةٌ عن الجاري عليه، إلَّا أنَّها عملت لمشابهتها اسمَ الفاعل فيما ذكر"[٦]، وكقوله: "شرطُ جرِّ

---

(١) انظر المرادي، توضيح المقاصد ١/٣٣١.

(٢) قائله هو الربيع بن ضبع الفزاري – وهو من الوافر. وعجزه... فقد هبَ المسرةُ والفتاء.
ــ الشاهد قوله "مائتين" عاما" حيث نصب تمييز مائتين وكان حقه الجر بالإضافة فيقول مائتي عام. الكتاب لسيبويه ١/ ٢٠٨، والمقاصد النحوية للعيني ٤/ ١٩٨٥.

(٣) انظر المرادي، المصدر السابق ١٣٢٤/٣ وهو من شواهد ابن الناظم في شرحه ص٥٢٠.

(٤) انظر المرادي، توضيح المقاصد ١/ ٥٠٤.

(٥) انظر المصدر السابق ١٤٦٥/٣.

(٦) انظر المصدر السابق ٨٧٥/٢.

تمييز الخبرية الاتصالُ، فإنْ فُصل نُصب؛ حملًا على الاستفهامية"[١]، ويُعلِّلُ لماذا نقولُ: حبذا زيد، وحبذا الزيدان، وحبذا هند، وحبذا الهندان، ولا نقول: حبذي هند، ولا حبذان الزيدان؟

فأجاب: "لأنَّه جرى مجرى المثل، والأمثالُ لا تُغيَّرُ"[٢].

وقد نوَّع المرادي في استعماله التعليلَ، فأحيانًا يذكرُ العِلَّةَ بلفظٍ صريحٍ من ألفاظها، وأحيانًا يُشيرُ إليها بدلائلَ وإشاراتٍ مختلفةً، أشهرها (لأنَّ) وهي لامُ التعليل مع (أنَّ)، ويُعلِّلُ لسبب بناء (كم) الخبرية، فيقول: "والتعليلُ بالشبه الوضعي كافٍ في بنائهما"[٣]. وكذلك استعمل لفظي: علل[٤]، ومعلل[٥]، ونحوها، وأحيانًا يُشيرُ بلفظ سببٍ وأسباب إلى العِلَّة، فيقول: "لغةُ الحجازين بناءُ (فَعَالِ) علمًا لمؤنَّث نحو: "حذام" على الكسر مطلقًا، وفي سبب بنائه أقوالٌ: أحدها: شبهه بـ(نزالِ) وزنًا وتعريفًا وعدلًا وتأنيثًا..."[٦]، وفي باب الإمالة ساق جملةَ أسبابٍ في إمالة الألف[٧].

المطلب الثالث: الإجماع:

تمثَّل المرادي هذا الأصلَ، فلم يتجاوزْ ما اتفق عليه النحاةُ، وقد نبَّه على كثيرٍ من المسائل المجمع عليها، واتخذه حُجَّةً؛ لإثبات أحكامه النحوية، وقد استدلَّ بهذا الأصل بلفظه الصريح في مسألة إعراب تابع المنادى المعرفة، في قوله: "والوجهان: النصبُ والرفعُ مجمعٌ على جوازهما"[٨]،

(١) انظر المرادي، توضيح المقاصد ١٣٣٨/٣.
(٢) انظر المصدر السابق ٩٣٠/٢.
(٣) انظر المصدر السابق ١٣٤١/٣.
(٤) انظر المصدر السابق ٧٣٥/٢.
(٥) انظر المصدر السابق ٢٣٧/١.
(٦) انظر المصدر السابق ١٢١٩/٣.
(٧) انظر المصدر السابق ١٤٩١/٣.
(٨) انظر المصدر السابق ١٠٧٥/٢.

ومسألة اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها[١]، وفي وقوع المصدر موقع الحال، قال: "ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع"[٢]، واستدلَّ بهذا الأصل بألفاظٍ أخرى تدلُّ على الإجماع، مثل: مسألة مميز الثلاثة وأخواتها، في قوله: "... أمَّا جرُّه بمن فمتفقٌ عليه"[٣]. وفي مسألة مجيء الحال من الضمير المحذوف العائد إلى الصلة إذا كانت مؤخَّرةً عنه، قال: "واتفقوا"[٤]، وكقوله: "كلُّ النحاة أو العرب منعَ تقديمَ الخبر على دام"[٥].

وأحياناً يستعملُ (النفي) لفعلٍ أو اسمٍ، ومثاله في باب (نِعمَ) و(بِئسَ) يقول: "لا يختلفُ أحدٌ من النحوين البصرين والكوفيين في أنَّ (نِعمَ) و(بِئسَ) فعلان، وإنَّما الخلافُ بينهم بعد إسنادها إلى الفاعل"[٦] ويقول: "العربُ منعوا إتباعَ الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياءٌ؛ لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلافَ في ذلك"[٧]، وفي باب ما لا ينصرف يقولُ ــ عن الجمع الموازن لمفاعل ــ: "إذا كان منقوصًا أُجري في الرفع والجر مجرى (سارٍ)، وفي النصب مجرى نظيره من الصحيح، ولا خلافَ في ذلك"[٨].

---

(١) انظر المرادي، توضيح المقاصد ٤٩٦/١.

(٢) قولهم "قتلته صبرا"، و"اطلع زيد بغتة" وهو كثر، انظر المصدر السابق ٦٩٧/٢.

(٣) انظر المصدر السابق ١٣٢١/٣.

(٤) نحو هذه التي عانقت مجرد ة، أي عانقتها مجرد ة.انظر المصدر السابق ٤٥٦/١، ومثله ٤٥١/١.

(٥) انظر المصدر السابق ٤٩٥/١، ومثله ١١٩٤/٣.

(٦) انظر المصدر السابق ٩٠٢/٢.

(٧) انظر المصدر السابق ٣/ ١٣٧٣.

(٨) انظر المصدر السابق ٣/ ١٢٢٤.

وقد يصفُ مَن يُخالفُ إجماعَ النحوين بالشذوذ، قال ــ في باب إعراب الفعل ــ : "قد يُؤخذُ من قوله: "يقتضين"(١) أنَّ أداةَ الشرط هي الجازمةُ للشرط والجزاء معًا لاقتضائها لهما، أمَّا الشرطُ فنقل الاتفاق على أنَّ الأداةَ جازمةٌ له، وشذَّ المازني فعنه في قول: إنَّه مبنيٌّ هو وفعل الجزاء، وفي قول: إنَّه معربٌ وفعلُ الجزاء مبنيٌّ"(٢).

المطلب الرابع: استصحاب الحال:

"مَن تمسَّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ... والتمسُّكُ بالأصل تمسُّكٌ باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة"(٣)، وقد استدلَّ المرادي بهذا الأصل في كثيرٍ من المسائل النحوية في شرحه، منها مسألة: الأصل في الفعل في باب المبني والمعرب، قال المرادي: "الفعلُ أيضًا على قسمين: مبني ومعرب، وأصله: البناء، فجاء الأمرُ والماضي على وفق الأصل". وقوله: "الأصلُ في كلِّ مبنيٍّ من الاسم والفعل والحرف أن يُبنَى على السكون؛ لأنَّه أخفُّ، فلا يُعدلُ عنه إلَّا لسببٍ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحركة، فوجب استصحابه ما لمْ يمنعْ منه مانعٌ، فيعدل إلى الحركة"(٤).

واستدلَّ باستصحاب الحال لصرف ما وصفيتُه عارضةٌ، مثل: أربع، فهذا يُصرفُ؛ إلغاءً للوصفية العارضة، وإبقاءً للأصل، وهو كونه اسمًا، واستدلَّ به أيضًا لمنع صرف ما اسميتُه عارضة مثل: أدهم للقيد، وأسود للحيَّة، وأرقم لحيَّةٍ فيها نقطٌ، مع غلبة الاسمية عليها؛ لكونها

---

(١) يقصد قول الناظم: فِعلَيْنِ يَقْتَضِينَ شرطٌ قُدِّما... يتلو الجزاءُ وجوابًا وُسِمَا.

(٢) انظر المرادي، المصدر السابق ١٢٧٨/٣.

(٣) ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٢٧ والسيوطي، الاقتراح ص٣٥٤.

(٤) انظر المرادي، توضيح المقاصد ١/ ٣٠٧.

في الأصل وصفًا، ولها نظائرُ أخرى اختلف الحكمُ فيها، مثل: أشهل الذي مؤنَّثه شهلاء، فلا إشكالَ في منعه؛ لأنَّ وصفيتَه أصليةٌ، أمَّا أجدل للصقر، وأخيل لطائر ذي خيلان، فأكثرُ العرب يصرفونهما؛ لأنَّهما مجردان عن الوصفية في أصل الوضع(١).

وهذا الأصلُ وإنْ كان معتبرًا فهو يظلُّ أضعفَ الأصول النحوية، كما أشار إلى ذلك الأصوليون وكما ورد في البحث سابقًا(٢).

(١) ينظر: شرح وتفصيل المرادي في المسألة ٣/١١٩٤، ١١٩٥.

(٢) لأنه يسقط الاستدلال به إذا عورض بدليل آخر، وراجع البحث ص٤٥.

الخاتمة:

تمَّ البحثُ بحمد الله وتوفيقه، والنتائجُ التي توصَّل إليها الباحثُ يُمكنُ اختصارُها فيما يأتي:

١. اهتمَّ الشارحان بالسماع واعتمدا عليه في إثبات الأحكام النحوية، وقدَّماه على بقية الأصول، ومنها القياس.
٢. تقاربت ألفاظُهما في الاحتجاج، مثل: حكى فلانٌ وحكاه، وسمع فلانٌ وسمعه، وعمَّن يُوثقُ به أو بعربيته، ومطرد، ولأنَّه ثبت بالنقل الصحيح، ثُمَّ يتبعان لك بعبارة: (فوجب قبوله).
٣. كانت معظمُ شواهدهم من القرآن الكريم وقراءاته ثُمَّ الشعر، وكذا الحديث والآثار.
٤. تقارب المجموعُ الكلي للشواهد عمومًا في الشرحين، غير أنَّ شواهدَ ابن الناظم فاقت المرادي.
٥. شرحُ المرادي معروفٌ عن شرح ابن الناظم من حيث غزارة المتن؛ وسببُ ذلك: الخلافُ النحويُّ الذي توسَّع فيه المرادي.
٦. مجموعُ الشواهد المشتركة في الشرحين مائتا وألف شاهدٍ تقريبًا، أي: ما نسبته ٤٢% من مجموع شواهد الشرحين مشتركة، ساقاها للمسائل والأغراض نفسها تقريبًا.
٧. للمرادي استقلالٌ، فلم يكُ ناقلًا للشواهد، ولمْ يتبع ابنَ الناظم، بل يتخَيَّرُ ما يراه مناسبًا.
٨. كانا يُرتِّبان الشواهدَ ــ غالبًا ــ فيبدآن بشواهد القرآن الكريم والقراءات القرآنية، ثُمَّ الحديث الشريف وأقوال الصحابة، ثُمَّ كلام العرب: شعره ونثره.

٩. تنوعُ مصادرهما، من مصادرَ نحويةٍ إلى لغويةٍ، وأخرى في التفسير والقراءات والحديث، وظهورُ ثقافتهما الشخصية في شرحيهما، وقوتهما في الجدل والاحتجاج.

١٠. أحاديثُهما ــ في الغالب ــ من الكتب الصحاح والسُّنَن إلَّا ما ندر.

-توافقا في منهج الاختصار، فظهر عند ابن الناظم في الخلاف النحوي، واختفى عند ذكر الشواهد، والعكس عند المرادي؛ إذْ ظهر عنده في الاستشهاد، واختفى في الخلاف النحوي.

المصادر والمراجع

١. ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١م.

٢. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، عُني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ه، برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، د.ت.

٣. ابن الناظم، شرح الخلاصة، تحقيق: باسل عيون السود، ط١، بيروت دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م.

٤. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

٥. ابن جني، أبو الفتح، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ط١، القاهرة وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

٦. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: مراقبة محمد عبد المعيد ضان. ط ٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد/ الهند، ١٣٩٢ه–١٩٧٢م

٧. ابن غازي، محمد بن أحمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن عبد المنعم بركات، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

٨. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، ط١، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١٧ه – ١٩٩٧م.

٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله الجبائي، شرح التسهيل، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ه–١٩٩٠م.

١٠. ابن منظور، محمد بن مكرم بن مناور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١.

١١. أبوتمام، ديوان الحماسة، ترتيب: الأعلم الشنتمري، تحقيق: مصطفى عليان، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢ه.

١٢. الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، ط١، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ٢٠٠١م.
١٣. الألباني، محمد ناصر، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط ٢، بيروت المكتب الإسلامي -١٤٠٥ ه-١٩٨٥م.
١٤. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بن البصرين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
١٥. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٢، بيروت دار الفكر، ١٩٧١م.
١٦. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بن النحوين، ط١، المكتبة العصرية ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م
١٧. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ه.
١٨. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، راجعه: محمد النجار، وآخرون، ط٥، مصر دار المعارف، د.ت.
١٩. التلمساني، المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عبا، ط.١، دار صادر- بيروت - لبنان، ١٩٩٧م.
٢٠. الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، المحقق: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.
٢١. جمال الدين، السيد مصطفى، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا عدد ١٥.
٢٢. المرادي، الجنى الداني، تحقيق: فخر الدين قباوة، وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ه - ١٩٩٢م.
٢٣. حسان، د. تمام حسان، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م.

٢٤. خليفة، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٢٥. الزجاجي، الإيضاح في عللِ النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٣، بيروت دار النفائس، ١٩٧٩م.

٢٦. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، ط١، دمشق دار القلم، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩م.

٢٧. السيوطي، همع الهمع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.

٢٨. الشاوي، يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار – العراق، ط١، ١٩٩٠م.

٢٩. المشهداني، محمد إسماعيل محمد المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، ط١، عمان، دار غيداء للنشر، ٢٠١٣م.

٣٠. المرادي، توضيح المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط١، دار الفكر العربي ١٤٢٨ه-٢٠٠٨م.

٣١. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت دار إحياء التراث العربي.

٣٢. الميداني، مجمع الأمثال، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان، د.ت.

٣٣. ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، القاهرة دار السلام للطباعة والنشر ١٤٢٨هـ

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٧٧٠
٢-	Abstract	١٧٧١
٣-	المقدمة	١٧٧٢
٤-	التمهيد:	١٧٧٦
٥-	المبحث الأول: أصول ابن الناظم النحوية في شرحه للألفية	١٧٨١
٦-	المبحث الثاني: أصول المرادي النحوية في توضيح المقاصد.	١٧٩٧
٧-	الخاتمة:	١٨١٥
٨-	المصادر والمراجع	١٨١٧
٩-	فهرس الموضوعات	١٨٢٠